

فلا يصح عند الشافعي المطلق وقال لما كان نكاحه الصلاة كما علم الاما  
يشهوه اذ لم يثبتها الا بالكلية فلا تنطوي قال الا اذا كان في صفة  
كاشا دخال وتحد بضر ولا تنطوي فالاول من المسألة الاولى يخفف في الثاني  
منها مشددا والاول من المسألة الثانية مشددا والثاني من تخفيفه والثالث تخفيف  
فوجب في الثاني من الميزان **وجوز** الا في المسألة الاولى الفدية  
بالسنان والجهل وسوا السنان كما في نظيره **وجوز** الثاني فيها عدم قبول الفدية  
من حيث ان الصلاة فيها افعال لم يذكرها بالصلاة واما الجهل فانه غير معذور  
كل ذلك لعدم ترك فعل الواجب عليه من امر دينه فلهذا لم يعد رواه **وجوز**  
المطلق فيها اذ حال الكلام نظيره واما **وجوز** كلامه ما لم يترك في ذلك الكلام  
لمصلحة الصلاة واما **وجوز** كلامه الا في فحمة المؤمن **وجوز** في كل ما يقع  
كلما حصل به الضرر له وقواعد الشريعة تشهد بغيره مثل ذلك على مراعاة  
بطان الصلاة عند من يرى بطانتهما في الحديث كل معروض صلاة انتهى  
وذلك لان صاحبها في ذلك يحتمل الحرج تعالى فما خرج بذلك عن الصلاة ولو في  
الاسواق فانه من ذلك اتفاق لاهمة على بطان الصلاة بالاكل الاناسيا  
وعلى بطانتهما كذلك بالشرب لاعتد احد في النافلة فالاول في الشرب مشددا  
والثاني يخفف **وجوز** الا في الاكل والشرب شدة اللذة الحاصلة للانسان  
فالاكل والشرب في دينه العيب يحرم بين لذة الاكل والشرب وبين ما حياه الله  
تعالى على المرافقة والحضور مع فلان في ذلك تناقض عند المصلي ذلك حرم العمل  
الاكل والشرب في الصلاة وامر به بان فاكل او يشرب قبل الرجوع في الصلاة  
حتى لا يتغير له التقاضي غير ربه في الصلاة **وجوز** رواه احمد في الشرب في النافلة  
كونه بعد فيها امير نفسه ان شاربها وان شاربها فمما يحرم عليه شربها  
واضا فان الله اوجبه على الاكل بعدم الا لتقاضي فلو لم يصح الاكل في الصلاة  
في العزاضة وانزل على قلبه برد الرضا فبردت نار نفوسهم فلم يحتاجوا الى  
ما يطعم تلك النار ولا يحل الا امر في النافلة فان الروح تكاد تنهض من  
شدة العطش فلهذا شربها كالتحريم في ذلك من على الصلاة  
الحقيقية فاقه وقد كان بعد من شرب في النافلة وكان طاهرا ومواليا  
لانما يشرب طاهرا في النافلة **وجوز** في ذلك قول الشافعي ان من شرب في صلاة

بج

سبح ان كان ذكره وصلى ان كان امره ان كان له انما يسبحا يسبحا فان لا يصح  
والثاني مشدود فوجب الامر الى شرب الميزان والاول نحو على المرأة التي تحب ان تصوم  
العقبة والثاني نحو على الناحية من ثوبها ذلك لا يصح على المرأة التي يسبح الميزان  
ايضا والمقصود من ذلك كله التنبه فاذا حصل بالشرب من المرأة كان اول اية  
ذكره على كذا في الصلاة الصبيقة فاقه **وجوز** في ذلك قول الامامية ان اذا اتم الشرب  
تعدوا او اذا نال ان ينزل الصلاة ثم قول الامامية بانها تنزل لان بعض النساء  
الناما او وضع المار بين يديه فالاول يخفف والثاني في تشديد **وجوز** الا في الصلاة  
مترتبة الميزان **وجوز** الا في الصلاة وموافقا للائمة في حال الصلاة  
مما فيه من المصلحة **وجوز** الثاني ان الصلاة وموافقا للائمة في حال الصلاة  
فذكر غيره ولو يعلمه بيطمان وموافقا للائمة في حال الصلاة وموافقا للائمة في حال الصلاة  
عند بعضه غير مطبق عند قوم اخرين **وجوز** الا في الصلاة وموافقا للائمة في حال الصلاة  
سلك طريق الرضا منه حتى يصير بين يديه دون عقبيه ويسمع من اعطى القرائن  
فلا يظهر عليها كما **وجوز** الثاني في قول الامامية ان يسبح الله تعالى على الله فوجب  
الامر الى شرب الميزان **وجوز** في ذلك قول الامامية ان يسبح الله تعالى على الله فوجب  
من المصلي اذا سكر عليه بعد قول الشورى ويحظر ان يرد بعد فاعه وقال ابن  
المسيب والخسري لفظا فالاول مشدود في رد السلام بالاشارة في الصلاة  
والثاني يخفف فيه والثالث مشدود في الرد في الصلاة لفظا **وجوز** الا في حصول  
المقصود من السلام بالاشارة وهو الامان من شره **وجوز** الثاني في ايقار  
على نحو تعالى في الصلاة دون خلقه مع انه يحصل المقصود بالرد على السلام  
**وجوز** الثالث نحو في حصول ضرر اذا لم يرد في اللفظ وموافقا لمن يرد على المتقلب  
كالجملة من لواء **وجوز** الامر الى شرب الميزان **وجوز** في ذلك قول الامامية ان  
لا تنزل الصلاة ثم **وجوز** ان من يرد المصلي لولا كان ايضا او حمارا او كلبا  
اسود قول احد قطع الصلاة الكلب الاسود وفي قلبه من الحمار والمرأة التي تمنع  
قال في المطلق عند موروا ذكر ان عاصم بن ابي ذؤيب السبيعي قال لا يخفف والثاني  
في تشديد **وجوز** الامر الى شرب الميزان **وجوز** الا في الصلاة وموافقا للائمة في حال الصلاة  
المرأة التي تمنع الصلاة وموافقا للائمة في حال الصلاة وموافقا للائمة في حال الصلاة  
الحق تعالى في فضله ثم لا يستغفر عنهم **وجوز** الثاني في ذلك مجرب ومثبت

ن